



الجمهورية اللبنانية



مجلس الانماء والاعمار



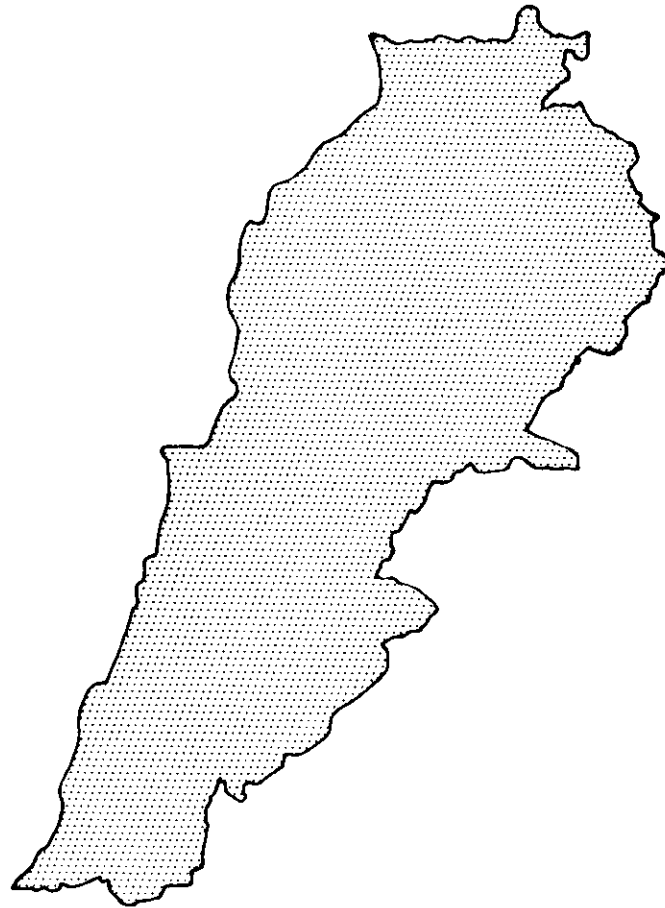
الخطّة ٢٠٠٠ للاعمار والانماء

ملحق: تفصيل برنامج النهوض للقطاع العام



الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الشؤون التسمية الإدارية
مركز معماري لرؤاسات القطاع العام
الجمهورية اللبنانية

مجلس الانماء والاعمار



الخطة ٢٠٠٠ للاعمار والانماء

ملحق: تفصيل برنامج النهوض للقطاع العام

الخطة ٢٠٠٠ للاعمار والائماء

ملحق : تفصيل برنامج النهوض للقطاع العام

مقدمة مشتركة للاجزاء رقم ١ الى ١٩ من الملحق

يقرأ هذا الملحق بالتزامن مع القسمين ٢ و ٣ من تقرير الخطة ٢٠٠٠ للاعمار والائماء.

يشتمل هذا الملحق على الاقسام التالية :

- ١- ملخص برنامج القطاع ويحتوي على وصف الوضع الحالي ، استراتيجية تطوير القطاع، النشاطات الحالية، ومحتوى البرنامج المقترح ضمن الخطة ٢٠٠٠.
- ٢- جداول تلخص توزيع برنامج النهوض العام على مختلف القطاعات وتبين المشاريع الملحوظة ضمن القطاع مع تقدير الاكلاف (cost estimates) وبرمجة زمنية للتنفيذ (phasing).
- ٣- ملخص (project or investment summary sheet) ووصف (project or investment profile) لكل مشروع يحتويه برنامج القطاع.
- ٤- جداول تلخص توزيع برنامج النهوض العام وكذلك برنامج القطاع على المحافظات اللبنانية.

ملاحظات :

- الاكلاف المقدرة للمشاريع تشمل الاحتياجات من قطع الغيار لمدة سنتين، سواء ذكر هذا صراحة في وصف المشروع ام لم يذكر.
- استندت تقديرات الاكلاف الى مستوى اسعار عام ١٩٩٢.

ملخص برنامج القطاع

٩- الشؤون الاجتماعية

٩-١ الوضع الحالي

٩-١-١ عام

عانى قطاع الشؤون الاجتماعية الكثير من التغييرات خلال السنوات الماضية. فالمسؤولية الحكومية عن هذا القطاع، انتقلت من وزارة العمل في العام ١٩٨٣ الى وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية، لتعود وتنتقل الى وزارة مستقلة للشؤون الاجتماعية في العام ١٩٩٣. بالاضافة الى ذلك عانى هذا القطاع كغيره، من التأثيرات السلبية للحرب وعدم الاستقرار الاجتماعي، مما أدى الى تدمير كامل للبناء الذي يضم مكاتبه المركزية في منطقة بدارو - بيروت، وشلل شبه تام وتوقف كلي للعديد من مراكز الخدمات الخاصة به. وما زالت ادارة هذا القطاع من دون مكاتب كافية ومجهزة وفق الحاجة حتى هذا الوقت.

وعلى رغم ذلك لم تنعدم خدمات القطاع العام في هذا الحقل، فاستمر العمل من خلال بعض مراكز الخدمات التي نجحت جزئيا أو كلياً من أضرار الحرب، واستمرت الدولة أيضاً بتقديم الدعم للمؤسسات الطوعية الخاصة المعنية بالشؤون الاجتماعية، وتابع القطاع الطوعي الخاص تلبية الحاجات حيناً من منطلق الاغاثة، وحياناً من منطلقات الرعاية والايواء والتأهيل.

٩-١-٢ الادارة

تعاني العملية الادارية ضمن هذا القطاع من مشاكل عديدة تحد من فعاليته ونتاجه وتنعكس سلباً على نوعية البرامج والخدمات وشموليتها. وينطبق ذلك على الادارة المركزية لوزارة الشؤون الاجتماعية التي تعاني، بالاضافة الى تدمير البناء المركزي للوزارة (المديرية)، نقصاً في الكوادر والتدريب والتجهيز والمكاتب المخصصة للعمل مركزي وفي المناطق.

كما وتعاني الادارة من تخلف في مقاييس العمل وتحديد النوعية وتأمينها، بسبب انعدام بعض هذه المقاييس أو عدم تطوير ما هو موجود منها خلال سنوات الحرب الماضية، مما ينعكس سلباً على قطاع الشؤون الاجتماعية وخدماته.

يعاني هذا القطاع من مشاكل متعددة، تؤثر على مقدراته في القيام بالخدمات الموكلة اليه. وهي تعود في معظمها الى نقص في الموارد والميزانيات، وضعف في الجهاز الاداري ونقص في المعدات والأجهزة والأنظمة وعدم وضوح مسؤوليات وحقوق وواجبات كافة المعنيين من وزارات وادارات ومؤسسات، وغياب الاستراتيجيات وسبل التعاون والتنسيق مع القطاع الأهلي الخاص.

على الرغم من ذلك ما زالت وزارة الشؤون الاجتماعية تمارس دورا هاما، لا يمكن الاستغناء عنه أو التقليل من أهميته. ومن المهام التي تقوم بها وزارة الشؤون الاجتماعية حاليا ما يلي:

- ١- المساهمة الفعالة في عملية الانماء الاجتماعي مركزيا وفي المناطق عن طريق مراكز الانماء الشاملة الموزعة في كافة المناطق اللبنانية.
- ٢- تغطية جزء من النفقات الرعائية في المؤسسات الطوعية، لفئات عدة من المعوزين من أطفال ومعاقين وأيتام وعجزة وغيرهم.
- ٣- تقديم المساعدات العينية للمؤسسات الطوعية الخاصة التي تساهم في سد الحاجات الاجتماعية في مناطق عملها، وذلك مباشرة أو عن طريق الهيئة العليا للاغاثة.
- ٤- التعاون والتنسيق مع المؤسسات الطوعية الخاصة المحلية منها والدولية، ضمن اطار تنفيذ برامج هذه المؤسسات، الهادفة الى سد الحاجات الاجتماعية في لبنان.
- ٥- العمل على مراقبة نوعية تقديم الخدمات الاجتماعية في مؤسسات القطاع الخاص الطوعية أو ذات الصلة التجارية.
- ٦- تقديم الخدمات الاجتماعية والتدريبية والصحية الأولية للمواطنين في ٢٠ مركزا للخدمات موزعة في مناطق مختلفة من لبنان، ما زال معظمها فاعلا في معظم أوجه النشاطات المقررة له.
- ٧- المساهمة الفاعلة في عملية الحفاظ على التراث الوطني.

٩-١-٤ الطاقات البشرية

يعاني هذا القطاع من مشاكل متعددة تتعلق بالطاقات البشرية العاملة ضمن اطاره ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

١- نقص في مؤهلات العديد من العاملين في وزارة الشؤون الاجتماعية أو في المؤسسات الطوعية الخاصة. وذلك يعود الى نقص في برامج التدريب المستمر للعاملين في هذا القطاع، أو في برامج التدريب الاكاديمي. ان يكن من ناحية مقدرتها على تخريج العدد الكافي من الاختصاصيين أو من ناحية نوعية البرامج وشموليتها.

٢- عدم تلبية هذا القطاع طموحات الطاقات البشرية المادية والمعنوية نظرا للرواتب المتدنية التي تدفعها الدولة وفوضى التنظيم والتدرج الاداري.

٣- هجرة الأدمغة التي أدت خلال السنوات الماضية الى غياب الكثيرين من أصحاب المعرفة والخبرة والعلم والاختصاص عن هذا الحقل وعن الحقول الاكاديمية المنتجة للطاقات العاملة في هذا الحقل.

٩-٢ استراتيجة تطوير القطاع والمؤشرات

٩-٢-١ الاستراتيجية

ان الاستراتيجية التي على أساسها تم وضع المخططات لتأهيل وتحديث وتطوير هذا القطاع، تنطلق من أهميته الكبرى وهي مبنية على المبادئ التالية:

١- التزام الدولة بتطوير وتنمية هذا القطاع والتأكيد على اهميته ووضع المميز ضمن سلم الاولويات الاجتماعية.

٢- التأكيد على دور وزارة الشؤون الاجتماعية ليس فقط لتلبية الخدمات للمواطنين، ولكن لتأمين نوعيتها وتطوير أطرها الادارية والتنفيذية، مع التأكيد المستمر على تأمين النوعية ووضع المقاييس والأسس العلمية والعملية الملائمة مع أولوية التقييم المستمر. والتأكيد على دور وزارة الشؤون الاجتماعية الرائد فيما يتعلق بعملية الانماء الاجتماعي الشامل.

٣- التأكيد على اهمية اللامركزية في حقول التنفيذ والتخطيط ودعم القطاعات المنتجة وضرورة التضامن الاجتماعي.

٤- العمل والتنسيق مع القطاع الاهلي الخاص (القطاع الطوعي الخاص)، ويجاد الاطر الادارية لدعم المؤسسات المنتجة والفاعلة، وتصحيح مسار اي من النشاطات غير المتوافقة مع المبادئ الاجتماعية والاخلاقية الثابتة.

٥- دعم البرامج المؤدية الى زيادة الانتاجية والاستقلالية، والمبنية على اسس التضامن العائلي والاجتماعي وعدم تشجيع ما قد يؤدي الى زيادة التكاليف.

قسم برنامج النهوض للقطاع العام الى مرحلتين ، الاولى وهي الخطة الخمسية، وتشمل في سنواتها الثلاث الاولى البرنامج الوطني العاجل للاعمار (NERP) والبرنامج الموازي للنهوض والانماء (PPRD) . والمرحلة الثانية وتشمل السنوات ٦-١٠ . ويبين الجدولان ١-٢ و ٢-٢ توزيع استثمارات برنامج النهوض على مختلف القطاعات الاقتصادية والجدولان ٢-١-٩ و ٢-٢-٩ تفصيل استثمارات المشاريع ضمن قطاع الشؤون الاجتماعية، اما الجدول ٣-٢-٩ فيبين التوزيع الجغرافي لبرنامج قطاع الشؤون الاجتماعية على المحافظات اللبنانية.

ان الاستشارات المقدرة للمشاريع المدرجة في الخطة والمذكورة في هذه الجداول تأخذ بالاعتبار جميع سلفات الخزينة الممنوحة حتى تشرين الأول ١٩٩٣ وكذلك اعتمادات الموازنة العامة لسنة ١٩٩٣ .

٩-٢-٢ مؤشرات الانجاز (achievement indicators)

ليس من السهل تحديد مؤشرات واضحة للانجاز في هذا الحقل. كونه من الصعب، في كثير من الاحيان، تحديد مؤشرات واضحة وسهلة للقياس فيما يتعلق بعمليات النمو والانماء الاجتماعي.

ومن مؤشرات الانجاز الممكن اعتمادها في هذا القطاع:

١- المؤشرات الناتجة عن تطوير العملية الادارية، والمتمثلة بوجود نظام للمعلومات متطور وديناميكي وفاعل ضمن اطار وزارة الشؤون الاجتماعية. هذا بالاضافة الى تحديد مقاييس حديثة لتقييم النوعية وتأمين المستوى المقبول.

٢- تطوير الخدمات التي يتم تقديمها للمواطنين في مراكز الخدمات الشاملة في مختلف المناطق اللبنانية، وزيادة عدد هذه المراكز الى خمسين مركزا موزعة على كافة المناطق اللبنانية.

٣- مؤشرات التطور الايجابي في العلاقة بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومؤسسات القطاع الطوعي الخاص الوطنية والأجنبية، وهذا يضاعف الخدمات ويزيدها فعالية.

٤- تطور في الواقع الاجتماعي عامة وفي المؤسسات المعنية به.

ان تنفيذ خطة انماء وتطوير قطاع الشؤون الاجتماعية في لبنان يؤدي الى:

١- تطوير مقدرة وزارة الشؤون الاجتماعية الادارية والتقنية والتنفيذية، مما يؤدي الى تطوير دور القطاع العام في عملية الانماء الاجتماعي، ويزيد من المقدرة على التجاوب مع التطورات والمتغيرات والحد من الهدر في الطاقات وضبط محاولات الاستغلال الاجتماعي.

٢- تطوير عملية التدخل الاجتماعي باتجاه زيادة الانتاج والحد من الاتكال.

٣- تأمين الدعم اللازم للتطور الاجتماعي لكافة الفئات المعوزة وخصوصا الأيتام والعجزة والمعوقين.

٤- تنظيم دور القطاع الأهلي الخاص فيما يتعلق بالخدمات والتقديمات الاجتماعية.

٥- المساهمة الفعالة بالحفاظ على التراث وتطوير واقع العاملين في هذا القطاع.

كل هذا يؤدي الى الحد من الاتكال والهدر المادي والاجتماعي، وزيادة في الانتاجية في جميع قطاعات المجتمع مما ينعكس ايجابا على واقع ومتطلبات الاستقرار الاجتماعي.

٣-٩ النشاطات الحالية

١-٣-٩ وضع الدراسات والمساعدات التقنية

يعاني قطاع الشؤون الاجتماعية من نقص كبير في الدراسات والمعلومات الضرورية والهامة كأساس لأي عملية للتخطيط. ومن المؤسف ان محاولات القيام بدراسات في هذا الحقل ما زالت محاولات متواضعة ذات طابع محدود في معظمها وتتم لأغراض أكاديمية أو اجتماعية محدودة الأفق.

وتقتصر الدراسات التي تقوم بها وزارة الشؤون الاجتماعية في الوقت الحاضر على المتطلبات المادية والادارية لاعادة ترميم كافة مرافق مركزها الرئيسي ومراكز الخدمات في المناطق المختلفة. كما يتم البحث حاليا باعادة تنظيم هيكلية الوزارة لتتوافق مع المهام المقررة لها بعد استقلالها عن وزارة الصحة.

كما تتعاون الوزارة مع بعض المؤسسات الطوعية الوطنية والأجنبية ومؤسسات الأمم المتحدة على دراسة مشاريع مختلفة تتعلق بها.

٢-٣-٩ مشاريع قيد التنفيذ

تقتصر مشاريع وزارة الشؤون الاجتماعية في الوقت الحاضر على تطوير الهيكلية الادارية الجديدة وتطوير البرامج المختلفة وترميم وتطوير ما هو مهدم ومتضرر من المباني والمراكز في كافة المناطق اللبنانية.

٣-٣-٩ مصادر تمويل مشاريع القطاع

تقدر قيمة ما سيتم انفاقه على عملية تطوير والماء قطاعي الشؤون الاجتماعية والصحة خلال العام ١٩٩٣ بـ ٢,٠ مليون دولار أميركي سيتم انفاق معظمها على قطاع الصحة. أما الأموال التي ستنفق بالتحديد على قطاع الشؤون الاجتماعية فقيمتها ما زالت مجهولة.

وتتم تمويل عملية الانفاق هذه كما يلي:

أ- التمويل الداخلي (financing from internal source)

يقدر هذا التمويل بـ ٠,١ مليون دولار أميركي سيتم انفاق اكثره على قطاع الصحة.

ب- التمويل الخارجي (financing from external sources)

ويقدر بما يقارب الـ ١,٩ مليون دولار ينفق معظمه أيضا على قطاع الصحة.

وتجدر الإشارة الى أنه لم يتم حتى نهاية العام ١٩٩٣، تأمين أي قروض أو هبات أجنبية واضحة دعماً لوزارة الشؤون الاجتماعية. غير ان هناك بعض المؤسسات الطوعية الأجنبية التي تعتمد الى تقديم قروض وهبات لدعم مشاريع الوزارة التنظيمية والخدماتية.

٤-٩ الخطة الخمسية

ان البرامج المقترحة والاولويات والمخططات المطروحة ضمن اطار المرحلتين الاولى والثانية من هذه الخطة، قد تتطلب اعادة نظر وتغيير جزئي او جذري، بناء على تبدل في المعلومات او الواقع او المعطيات او السياسيات الاجتماعية العامة. وهذه التبدلات قد تتطلب اعادة النظر بتوزيع المخصصات ومدى الحاجة للدعم التقني والفني وبرامج العمل التطبيقية.

انطلاقاً مما تقدم وبناء على ما هو متوافر من معلومات وما تم تداوله مع اصحاب الرأي والقرار في هذا الحقل، تم تحديد البرامج التالية ضمن اطار برنامج النهوض لقطاع الشؤون الاجتماعية:

- ١- اعادة بناء وترميم وتأهيل ابنية وزارة الشؤون الاجتماعية في بيروت والمناطق.
 - ٢- اعادة بناء وترميم وتأهيل مركز التدريب التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية.
 - ٣- العمل على تفعيل مراكز الانماء الشاملة (مراكز الخدمات الشاملة) في المناطق كافة، عن طريق ترميم وتفعيل مرحلي لعشرين مركزاً للخدمات الشاملة، الى حين استبدالها مع مرور الوقت، مع اتمام عملية بناء وتجهيز خمسين مركزاً للخدمات الشاملة في كافة المناطق.
 - ٤- ترميم وتجهيز وتفعيل المركز الحرفي المركزي.
 - ٥- تطوير وتنفيذ برامج متعددة تهدف الى دعم المؤسسات والنشاطات المعنية بالمعاقين والارامل والايتام والحالات الاجتماعية، وتطوير القدرة الانتاجية وتسهيل الاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء.
- وقد تم لحظ مبلغ اجمالي قدره ٦٩,٣ مليون دولار لتنفيذ هذه البرامج خلال السنوات الخمس المحددة، على ان يتم توزيع المبلغ كما يلي :
- ١٠ ملايين دولار أميركي من ضمن اطار البرنامج الوطني العاجل للاعمار مخصصة للخدمات والبرامج المتعلقة بالمعاقين خلال السنوات الثلاث الاولى.
 - ١٩,٥ مليون دولار أميركي للبرامج الاخرى، وذلك ضمن اطار البرنامج الموازي للنهوض والانماء وذلك خلال السنوات الثلاث الاولى.
 - ٣٩,٨ مليون دولار أميركي مخصصة لاقامة بناء وتجهيز مراكز الانماء الشاملة والبرامج المتعلقة بالمعاقين والحرفيين لتنفق خلال السنوات الرابعة والخامسة من الخطة.

٥-٩ برنامج السنوات ٦-١٠

تتركز برامج هذه الخطة على اتمام عملية بناء وتطوير وتجهيز وتفعيل مراكز الانماء الشاملة في المناطق كافة وتطوير برامج المعاقين والحرفيين. وقد لحظ لهذه الخطة مبلغ وقدره ٦٠,٧ مليون دولار أميركي يتم انفاقه خلال السنوات الخمس المحددة.

تم اعتماد تقدير كلفة المشاريع على الأسس التالية :

- ١- تقدير كلفة ترميم الأبنية والملحقات العائدة للوزارة وفق التعريفات المتعارف عليها والمقبولة لهذه الأعمال.
- ٢- تقدير كلفة التجهيزات المطلوبة للقيام بالأعمال المخطط لها.
- ٣- دراسة لكلفة الطاقات البشرية اللازمة لتأمين الدعم التقني والاداري للتخطيط والتنفيذ والتقييم .

٦-٩ توزيع برنامج القطاع على المحافظات

تم تقسيم اجمالي الانفاق على برنامج النهوض لقطاع الشؤون الاجتماعية ، على غرار ما تم في باقي القطاعات ، الى ثلاث مجموعات ، (كما هو مبين في الجدول ٣-٢-٩).

- المجموعة الاولى تتمثل بالمشاريع التي لها أبعاد وطنية، اذ تتجلى نتائجها على صعيد البلد ككل. وتشمل هذه المجموعة تأهيل أبنية الوزارة ومركز التدريب والمركز الحرفي المركزي، وتقدر كلفتها بحوالي ٤,٩ مليون دولار (باسعار ١٩٩٢). ولم يتم توزيع هذه الكلفة جغرافيا لعدم الجدوى من توزيع كهذا.
- المجموعة الثانية معنية بالانفاق الاستثماري غير المادي، الذي يتمثل هنا بالدعم المادي للمؤسسات المعنية بالمعاقين والايام واللقطاء وبرامج هبات او قروض طويلة الامد لدعم نشاطات الحرفيين الانتاجية. وتقدر تكاليف هذه المجموعة بحوالي ٩٥,٢ مليون دولار، ولم يتم توزيعها جغرافيا لاسباب بديهية.

— اما المجموعة الثالثة ، فتشتمل على مشاريع قابلة للتوزيع الجغرافي ، وهي مشاريع تأهيل مراكز الانماء الشاملة واقامة مراكز جديدة. ويشكل حجم هذه المشاريع الموزعة حوالي ٢٣ ٪ من اجمالي الانفاق على القطاع أي ما يعادل ٢٩,٩ مليون دولار ، نصيب كل محافظة منها كالتالي :

بيروت	:	٤,١	مليون دولار	(١٤ ٪)
ضواحي بيروت	:	٤,٧	مليون دولار	(١٦ ٪)
جبل لبنان (باستثناء - ضواحي بيروت)	:	٥,٥	مليون دولار	(١٨ ٪)
الشمال	:	٦,٤	مليون دولار	(٢١ ٪)
النبطية	:	٢,٧	مليون دولار	(٩ ٪)
الجنوب (باستثناء النبطية)	:	٢,٨	مليون دولار	(٩ ٪)
البقاع	:	٣,٧	مليون دولار	(١٣ ٪)

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الشؤون الاقتصادية والإدارية
مركز مشاريع ومؤسسات القطاع العام

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الشؤون الاقتصادية والإدارية
مركز مشاريع ومؤسسات القطاع العام

الجداول

**الجدول ١-٢ توزيع برنامج النهوض للقطاع العام على القطاعات للسنوات الثلاث الاولى
(ملايين الدولارات باسعار ١٩٩٢)**

رقم القطاع	سنة ٢						سنة ٣					
	NERP			PPRD			NERP			PPRD		
	مادي	تقني	مجموع	مادي	تقني	مجموع	مادي	تقني	مجموع	مادي	تقني	مجموع
١ الكهرباء	٩٤,٢	١,٥	٩٥,٧	٥٧,١	٢,٥	٥٩,٦	١٠٥,١	١,٥	١٠٦,٦	٣١٥,٧	٣,٥	٣١٩,٢
٢ البريد والمواصلات	٦٧,٨	١,٦	٦٩,٤	٤٤,٠	١,٦	٤٥,٦	١٩,٩	٠,٥	٢٠,٤	٦٦,٢	٠,٥	٦٦,٧
٣ المياه	٣٧,٩	١,٥	٣٩,٤	١,٠	١,٠	٢,٠	٥١,٤	١,٠	٥٢,٤	٢,٠	٢,٠	٤,٠
٤ مياه الصرف الصحي	١٠,٤	٢,٢	١٢,٦	١,٠	١,٠	٢,٠	٤٣,٥	٠,٤	٤٣,٩	٣٥,٠	٠,٤	٣٥,٤
٥ القنات الصلبة	١٨,٣	١,٨	٢٠,١	٥,٠	١,٨	٦,٨	٨,٧	٠,٦	٩,٣	٨,٧	٠,٦	٩,٣
٦ النقل	٥٤,١	١,٥	٥٥,٦	٢٥,٠	١,٥	٢٦,٥	٧٩,٨	١,٥	٨١,٣	١٥٠,٥	١,٥	١٥٢,٠
١-٦ الطرق	٥٤,١	١,٥	٥٥,٦	٢٥,٠	١,٥	٢٦,٥	٧٩,٨	١,٥	٨١,٣	١٥٠,٥	١,٥	١٥٢,٠
٢-٦ سكك الحديد والنقل المشترك	١٠,٠	١,٠	١١,٠	١,٠	١,٠	٢,٠	٦,٦	١,٥	٨,١	٦,٦	١,٥	٨,١
٣-٦ المطار	٣٧,٦	٢,٧	٤٠,٣	١,٠	٢,٧	٣,٧	٣٧,٦	٠,٣	٣٧,٩	٣٧,٦	٠,٣	٣٧,٩
٤-٦ المرافق	١٦,٨	١,٤	١٨,٢	١,٠	١,٤	٢,٤	٤٩,١	٠,٥	٤٩,٦	٤٩,١	٠,٥	٤٩,٦
٧ التعليم	٣٤,٥	١,٢	٣٥,٧	٤,٨	٠,٣	٥,١	٢٨,٢	٠,٣	٢٨,٥	٤٣,٠	٠,٣	٤٣,٣
١-٧ التربية الوطنية والشباب والرياضة	٣٤,٥	١,٢	٣٥,٧	٤,٨	٠,٣	٥,١	٢٨,٢	٠,٣	٢٨,٥	٤٣,٠	٠,٣	٤٣,٣
٢-٧ التعليم المهني والتقني	١٤,٥	٣,٨	١٨,٣	٤,٥	٣,٨	٨,٣	٢٨,٢	٣,٧	٣١,٩	١,٠	١,٠	٢,٠
٣-٧ الثقافة والتعليم العالي	٢,٩	٠,٢	٣,١	٢,٩	٠,٢	٣,١	٢٨,٢	٠,٣	٢٨,٥	٤٣,٠	٠,٣	٤٣,٣
٨ الصحة العامة	٢٢,٣	٢,٤	٢٤,٧	٢٤,٥	١,٥	٢٦,٠	٢٢,١	٢,٤	٢٤,٥	٤٣,٠	٠,٣	٤٣,٣
٩ الشؤون الاجتماعية *	٢,٤	٠,٤	٢,٨	٢,٥	٠,٢	٢,٧	٢,٤	٠,٢	٢,٦	٢,٤	٠,٢	٢,٦
١٠ البيئة	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٤	١,٤	٢,٨	٠,٣	٣,١	١,٤	٠,٣	١,٧
١١ الإسكان وإعادة المهجرين **	٢,٠	٠,٩	٢,٩	١,٦	٤,٦	٦,٢	٢,٨	٠,٣	٣,١	١,٤	٠,٣	١,٧
١٢ الزراعة والري	١٧,٢	١,٢	١٨,٤	٨,٠	١,٢	٩,٢	٢,٨	٠,٣	٣,١	١,٤	٠,٣	١,٧
١٣ الصناعة	١,١	٢,٠	٣,١	٢,٩	١,٠	٣,٩	٢,٨	٠,٣	٣,١	١,٤	٠,٣	١,٧
١٤ النفط والغاز	١,٩	١,٧	٣,٦	٥,٨	١,٩	٧,٧	٢,٨	٠,٣	٣,١	١,٤	٠,٣	١,٧
١٥ خدمات القطاع الخاص	٠,٣	٠,٣	٠,٦	٥,٨	١,٩	٧,٧	٢,٨	٠,٣	٣,١	١,٤	٠,٣	١,٧
١٦ السياحة	١,٠	١,٠	٢,٠	١,٦	١,٠	٢,٦	٢,٨	٠,٣	٣,١	١,٤	٠,٣	١,٧
١٧ الاعلام	٢٢,٩	١,٧	٢٤,٦	٢,٩	١,٠	٣,٩	٢,٨	٠,٣	٣,١	١,٤	٠,٣	١,٧
١٨ الميناء الحكومية	٢٢,٩	١,٧	٢٤,٦	٢,٩	١,٠	٣,٩	٢,٨	٠,٣	٣,١	١,٤	٠,٣	١,٧
١٩ ادارة وتنفيذ الخطه	٠,٣	٢,٠	٢,٣	٢,٩	١,٠	٣,٩	٢,٨	٠,٣	٣,١	١,٤	٠,٣	١,٧
مجموع	٤٧٩,٧	٥١,٣	٥٣١,٠	٣٧٩,٦	٧٠,٩	٤٥٠,٥	٤٤٧,٤	١٦٠,١	٦٠٧,٥	٤٤٧,٤	١٦٠,١	٦٠٧,٥

NERP : البرنامج الوطني للحد من الفقر
PPRD : البرنامج الموازي للنهوض والبناء
* التقييمات لهذا القطاع تشمل بشكل اساسي الهياكل، مع بعض القروض
** التقييمات لهذا القطاع تشمل الهياكل والقروض

**الجدول ٢-٢ توزيع برنامج التهوؤ للقطاعات للعام على القطاعات للسنوات العشر
(ملايين الدولارات بأسعار ١٩٩٢)**

رقم	القطاع	السنوات						السنتان			السنوات			مجموع		
		٢٠٠١			٢٠٠٢			٢٠٠٣			٢٠٠٤			٢٠٠٥		
		مالي	تقني	نسليف	مالي	تقني	نسليف	مالي	تقني	نسليف	مالي	تقني	نسليف	مالي	تقني	نسليف
١	الكهرباء	٢٤٧,٧	٢,٨	٤,٠	٢٥٤,٥	٧٥٠,٠	٨,٠	٢١٢,٧	١٠,٨	١٠,٨	٢٨٨,٥	٢,٣	٤,٠	٢٨٨,٥	٢,٣	٤,٠
٢	البريد والمواصلات	١٤١,٤	٢,٧	٤,٠	١٤٤,١	١٧٧,٢	١٧٧,٢	٣٢١,٣	٢,٧	٣١٨,٦	٢٠٣,٧	٢,٣	٤,٠	٢٠٣,٧	٢,٣	٤,٠
٣	المياه	١٥٧,٩	٣,٥	٥,٠	١٦١,٤	٥,٠	٥,٠	١٦٦,٩	٣,٥	١٦٦,٩	١٢٥,٠	١٢٥,٠	١٢٥,٠	١٢٥,٠	١٢٥,٠	١٢٥,٠
٤	مياه الصرف الصحي	٩٢,٥	٣,٠	٥,٠	٩٥,٥	٥,٠	٥,٠	١٤٢,٥	٣,٠	١٤٢,٥	٩٨,٧	٩٨,٧	٩٨,٧	٩٨,٧	٩٨,٧	٩٨,٧
٥	الأنشآت السكنية	٦٦,٢	٣,٢	٥,٠	٦٩,٤	٥,٠	٥,٠	٧١,٢	٣,٢	٧١,٢	٤٠,٨	٤٠,٨	٤٠,٨	٤٠,٨	٤٠,٨	٤٠,٨
٦	النقل															
٦-٦	الطرق	٢٠٦,٠	٦,٠	٣,٠	٢١٢,٠	٣,٠	٣,٠	٥١٢,١	٦,٠	٥١٢,١	٢٣٨,٠	٢٣٨,٠	٢٣٨,٠	٢٣٨,٠	٢٣٨,٠	٢٣٨,٠
٦-٦	سكك الحديد والنقل المشترك	٢٢,٦	٢,٥		٢٥,١			٢٢,٦	٢,٥	٢٢,٦	٧٢,٤	٧٢,٤	٧٢,٤	٧٢,٤	٧٢,٤	٧٢,٤
٦-٦	المطار	١٥٠,٥			١٥٠,٥			١٥٠,٥		١٥٠,٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٤-٦	المرافق	١١٢,٧	١,٩		١١٤,٦			١١٢,٧	١,٩	١١٢,٧	٦٩,٣	٦٩,٣	٦٩,٣	٦٩,٣	٦٩,٣	٦٩,٣
٧	التعليم															
٧-٧	التربية الوطنية والشباب والرياضة	٩٠,٩	١,٥		٩٢,٤			١٣٢,٥	٠,٣	١٣٢,٥	٤٥,٤	٤٥,٤	٤٥,٤	٤٥,٤	٤٥,٤	٤٥,٤
٧-٧	التعليم المهني والتقني	٦٩,٠	٧,٥		٣٩,٥			١٠,٩	١,٥	١٢,٤	٤٤,٠	٤٤,٠	٤٤,٠	٤٤,٠	٤٤,٠	٤٤,٠
٣-٧	الثقافة والتعليم العالي	٢٢,٨	٠,٥		٢٤,٤			١٥٥,٦		١٥٥,٦	١٢٥,٠	١٢٥,٠	١٢٥,٠	١٢٥,٠	١٢٥,٠	١٢٥,٠
٨	الصحة العامة	٥٤,٤	٢,٤		٥٦,٨			١٠٤,٣	٢,٩	١٠٤,٣	١١٧,٨	١١٧,٨	١١٧,٨	١١٧,٨	١١٧,٨	١١٧,٨
٩	الشؤون الاجتماعية*	١,٠	٩,٠		١٠,٠			١١,٩	١,٧	١٩,٥	٣٩,٨	٣٩,٨	٣٩,٨	٣٩,٨	٣٩,٨	٣٩,٨
١٠	البيئة		٠,٥		٠,٥			٣٥,٩	٣,٢	٣٥,٩	٢٧,٨	٢٧,٨	٢٧,٨	٢٧,٨	٢٧,٨	٢٧,٨
١١	الإسكان وإعادة المجهزين**	٨١,٠	١,٦		٣٩,٤			٥٩,٠	٦,٤	٦,٤	٢٨٠,٠	١٥٢,٠	١٥٢,٠	٢٨٠,٠	١٥٢,٠	١٥٢,٠
١٢	الزراعة والري	٧٥,٩	٦,١		١١٨,٠			١١٢,٥	٠,٤	١١٢,٥	٨٨,٢	٨٨,٢	٨٨,٢	٨٨,٢	٨٨,٢	٨٨,٢
١٣	الصناعة	٢٠,٠	٥,٥		٢٥,٥			٣٨,٣	٠,٥	٣٨,٣	١١٤,٩	١١٤,٩	١١٤,٩	١١٤,٩	١١٤,٩	١١٤,٩
١٤	النفط والغاز	٥٩,٩	٤,١		٦٤,٠			٥٩,٩	٤,١	٥٩,٩	٣٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠
١٥	خدمات القطاع الخاص		٠,٨		١١,٤			١٢,٨		٣٩,٤	١٤,٨	١٤,٨	١٤,٨	١٤,٨	١٤,٨	١٤,٨
١٦	السياحة		١,٠		١,٠			٢٠,٧		٢,٠	٧٢,٧	٧٢,٧	٧٢,٧	٧٢,٧	٧٢,٧	٧٢,٧
١٧	الإعلام				٢٥,٠			٢٥,٠		٢٥,٠	٢٥,٠	٢٥,٠	٢٥,٠	٢٥,٠	٢٥,٠	٢٥,٠
١٨	السياسي الحكومية	٦٤,٨	١,٧		٦٦,٥			١٢,٥		١٢,٥	٢٤,٠	٢٤,٠	٢٤,٠	٢٤,٠	٢٤,٠	٢٤,٠
١٩	إدارة وتنفيذ الخطه		٠,٦		١١٢,٣			١١١,٧		١١١,٧	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩
	مجموع	١٦٩٧,٩	١٧١,٥		٢٢٣٨,٤			٢٣٩٩,٦	٢٧,٣	١٧٣,٩	٢٦٠,٩	٢٦٠,٩	٢٦٠,٩	٢٦٠,٩	٢٦٠,٩	٢٦٠,٩

ملاحظة: التقديرات المالية وتشمل دراسة الجدوى والتمويل والبنية التحتية
 * البرنامج الوزاري للتوطين والاعمال
 ** التسهيلات لهذا القطاع تشمل التسهيلات (٣٣٢ مليون دولار على مدى السنوات الست)، والقروض (٢٠٤ مليون دولار)
 *** التسهيلات لهذا القطاع تشمل التسهيلات (١٠ ملايين دولار)

الجدول ٢-٩ - الشؤون الاجتماعية - توزيع برنامج التهوض للقطاع العام على المشاريع للسنوات العشر (ملايين الدولارات بأسعار ١٩٩٢)

[illegible]

ملخص ووصف المشاريع

رقم المشروع: ١-٩

وصف المشروع

(١) الاهداف :

يهدف هذا المشروع الى ترميم وتأهيل وتفعيل البناء المركزي لوزارة الشؤون الاجتماعية (مبنى المديرية العامة للشؤون الاجتماعية سابقا) ومباني الوزارة في مختلف المناطق بهدف اعادة تفعيل وتطوير الجهاز الاداري في وزارة الشؤون الاجتماعية.

(٢) مقومات المشروع :

أولا : ان الدمار الشديد الذي اصاب المبنى المركزي لوزارة الشؤون الاجتماعية (مبنى المديرية العامة للشؤون الاجتماعية سابقا)، الواقع في منطقة بدارو - بيروت، أدى الى انعكاسات سلبية كبيرة على اعمال الوزارة ومقدرتها على القيام بواجباتها كافة. وقد نتج عن ذلك انتقال الادارة الى مكاتب اخرى، تنعدم فيها الشروط الأولية اللازمة للعمل، وخاصة فيما يتعلق بنقص التجهيزات وضيق المكان، مما أدى الى الحد من قدرة العديد من الموظفين على القيام بمهامهم لعدم وجود مكاتب كافية يمكنهم استعمالها .

انطلاقا من هذا الواقع، هناك اجماع بين العاملين في وزارة الشؤون الاجتماعية واصحاب القرار فيها، على أهمية اعادة ترميم البناء المركزي وتجهيزه وتطوير الأجهزة الإدارية فيه، كخطوة اولى وهامة جدا للانطلاق بتفعيل دور الوزارة وتمكين العاملين فيها من القيام بمهامهم وايجاد المكان الملائم للموظفين للقيام بوظائفهم. ومن المتوقع ايضا ان تظهر الحاجة، بعد ترميم هذا البناء، الى مكاتب اضافية نظرا الى مهام الوزارة المتزايدة . ومن المهم ايضا ان نشير ان عملية ترميم واعادة تجهيز هذا البناء تعتبر اقل كلفة من الانتقال الى بناء جديد يكون بحجم البناء القديم ويتمتع بمواصفات مماثلة.

ثانيا : تعاني وزارة الشؤون الاجتماعية ايضا من الأضرار والدمار الذي اصاب المكاتب والمباني الخاصة بها في كافة المناطق اللبنانية، مما انعكس، وما زال ينعكس، سلبا على قدرتها للقيام بالأعمال المطلوبة منها.

رقم المشروع: ٩-١

ويعتبر العاملون واصحاب القرار في هذه الوزارة، ان معالجة هذا الأمر ضروري وهام جدا لاعادة تنظيم اعمال الوزارة وتطويرها وتفعيل دورها وتأهيلها للقيام بمهامها. وانطلاقا من ذلك وجب القيام بعملية ترميم وتحديث واعادة تجهيز ابنية ومكاتب الوزارة في كافة المناطق اللبنانية وزيادة المقدرة على استحداث مكاتب جديدة وفق الحاجة.

(٣) المتطلبات العملاية

— الهيئة المنفذة: ان الدراسات الأولية المتعلقة بعمليات الترميم والتجهيز، مركزيا او في المناطق، موجودة لدى المديرية العامة للشؤون الاجتماعية، مما يسهل عملية اتخاذ القرار ويسرّع التنفيذ، في حال وجود القرار الاداري الواضح وتوفر الموارد المادية اللازمة. غير أنه من الضروري القيام بدراسات تفصيلية حول هذا الموضوع قبل البدء بالعمل، على أن يتم الأخذ بعين الاعتبار هيكلية وزارة الشؤون الاجتماعية الجديدة ومهامها المفصلة قبل اقرار التفاصيل النهائية لعملية الترميم والتجهيز.

— مدة التنفيذ: ستان ابتداء من السنة الأولى للخطّة.

(٤) التمويل المطلوب

تقدر كلفة هذا المشروع الأجمالية بـ ٣,٧ ملايين دولار أميركي ، ٢,١ مليون دولار أميركي مخصصة للبناء المركزي للوزارة و ١,٦ مليون دولار أميركي مخصصة للأبنية والمكاتب في جميع المناطق اللبنانية. ومن المتوقع اتمام صرف هذه الميزانية خلال مدة اقصاها سنتين من بدء العمل في خطة اتمام وتطوير قطاع الشؤون الاجتماعية، ويتم تأمين هذه المبالغ ضمن اطار البرنامج الموازي للنهوض والإنماء.

(٥) الفوائد

ان الفائدة الأساسية لهذا المشروع تكمن في تفعيل دور وزارة الشؤون الاجتماعية، وزيادة مقدرتها على ممارسة مهامها، ولذلك مردود ايجابي وهام جدا على كافة البرامج الاجتماعية او ذات البعد الاجتماعي، الواقعة ضمن اطار وزارة الشؤون الاجتماعية او تلك المتعلقة بالوزارات الأخرى أو بالقطاع الخاص. ومن المتوقع ان يساهم هذا المشروع بتطوير الخدمات الاجتماعية والواقع الاجتماعي في لبنان.

(٦) الأولوية

لهذا المشروع أولوية مطلقة لأنه أساسي وضروري وأحد اهم الخطوات اللازمة لتفعيل دور وزارة الشؤون الاجتماعية.

ملخص المشروع

القطاع: الشؤون الاجتماعية

رقم المشروع: ٢-٩

- ١- اسم المشروع: انشاء مركز التدريب.
- ٢- الادارة المسؤولة عن التشغيل: وزارة الشؤون الاجتماعية.
- ٣- موقع المشروع: بيروت الكبرى.
- ٤- وصف المشروع/تبريره:

يهدف هذا المشروع الى ترميم وتجهيز واعادة تفعيل مركز التدريب الاجتماعي التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية، والواقع في منطقة بيروت الكبرى. وقد لحقت به أضرار جسيمة من جراء الحرب شلت فيه الأعمال والنشاطات على أنواعها. والمشروع يعيد تفعيل مركز التدريب ليؤمن تدريب العاملين في الوزارة في المجالات الملائمة، ويفسح المجال لاجراء دورات تدريبية للعاملين في جميع قطاعات الدولة والمؤسسات الاجتماعية الخاصة.
- ٥- التمويل المطلوب:

تقدر كلفة هذا المشروع بـ ٠,٦ مليون دولار أميركي يتم انفاقها خلال السنوات الثلاث الاولى للخطة ضمن اطار البرنامج الموازي للنهوض والاثماء.
- ٦- مدة التنفيذ:

سنة واحده ابتداء من السنة الثانية للخطة.

وصف المشروع

(١) الاهداف

يهدف المشروع الى ترميم وتجهيز وتفعيل مركز التدريب التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية (المديرية العامة للشؤون الاجتماعية سابقا) كخطوة هامة تؤدي الى تفعيل دور الوزارة في هذا الحقل وتطوير مقدراتها على اعادة تأهيل وتطوير العاملين فيها وفي القطاع الاجتماعي بشكل عام.

(٢) مقومات المشروع

ان الدمار شبه التام الذي لحق بمركز التدريب التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية أدى الى توقف شبه شامل لبرامج ونشاطات التدريب في وزارة الشؤون الاجتماعية والقطاع الاجتماعي عموما. وقد انعكس ذلك سلبا على مقدرة الوزارة والشؤون الاجتماعية بشكل عام.

وانطلاقا من هذا الواقع أكد أصحاب القرار في وزارة الشؤون الاجتماعية على أهمية وأولوية اعادة تفعيل هذا المركز لأن حاجة العاملين في الوزارة للتأهيل الوظيفي والتدريب واضحة وبديهية.

(٣) المتطلبات العمالية

- الهيئة المنفذة: ان الدراسات الأولية لهذا المشروع جاهزة لدى المديرية العامة للشؤون الاجتماعية، كما أن القرار الاداري لهذا المشروع واضح، وقد يحتاج في اقصى الأحوال، الى اعادة تفعيل وتطوير.

ان تزامن هذا المشروع مع مشروع اعادة تأهيل مباني ومكاتب الوزارة، سيؤدي الى تسهيل عملية التطوير الاداري فيها.

- مدة التنفيذ: سنة واحدة ابتداء من السنة الثانية للخطوة.

(٤) التمويل المطلوب

ان الكلفة المتوقعة لهذا المشروع، لا تتجاوز ٦,٠ مليون دولار اميركي، يتم انفاقها خلال السنة الثانية من خطة انشاء وتطوير قطاع الشؤون الاجتماعية. ويؤمن هذا المبلغ ضمن البرنامج الموازي للنهوض والإثراء.

وصف المشروع

(١) الاهداف

يهدف هذا المشروع الى تفعيل المراكز الاجتماعية (مراكز الخدمات الشاملة) التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية وانشاء مراكز جديدة في كافة المناطق اللبنانية، بهدف تطوير مقدرة الوزارة على القيام بالمهام الموكولة اليها.

(٢) مقومات المشروع

لقد كان للحرب تأثير سلبي على المراكز الاجتماعية (مراكز الخدمات الشاملة) التابعة للوزارة والبالغ عددها عشرين مركزا . فقد لحقت بقسم منها اضرار مادية كبيرة مما ادى الى توقف بعضها جزئيا او كليا عن العمل. وما لم يتضرر منها مباشرة بفعل الحرب تأثر العمل فيه بفقدان التجهيزات والتبدلات الاجتماعية والديموغرافية.

ولهذه المراكز اهمية قصوى في عملية التطوير والائتماء الاجتماعي بفعل قدرتها على التجاوب مع حاجات المجتمع والتفاعل معها.

انطلاقا منذ ذلك، سيتم العمل على تأهيل المراكز الاجتماعية العشرين الموزعة في كافة المناطق اللبنانية، وسيكون لعملية التأهيل والتفعيل طابع مرحلي، لأن معظم هذه المراكز متواجد في ابنية غير مصممة اصلا لتتوافق مع اعمال ومهام هذه المراكز أو هي مراكز مستأجرة في ابنية تضم نشاطات سكنية او تجارية اخرى. وهذه العملية المرحلية ضرورية لتمكين هذه المراكز من القيام بمهامها، الى حين تنفيذ المشروع الطويل الأمد والهادف الى بناء خمسين مركزا اجتماعيا تغطي كافة المناطق اللبنانية، وتكون مصممة ومبنية بناء لمواصفات فنية وهندسية تتوافق والمهام المنوطة بها. وتكون ملكيتها لوزارة الشؤون الاجتماعية مما يسهل عمليات التطوير والصيانة وتحديد النفقات وتخصيص الميزانيات.

ومن المتوقع، ضمن هذا الاطار، ان تنتهي اعمال بناء وتجهيز وتفعيل شبكة المراكز في مختلف المناطق اللبنانية خلال فترة خطة انماء وتطوير قطاع الشؤون الاجتماعية الممتدة على مدة عشر سنوات، على ان يتم تحديد الأولويات في عمليات البناء بالسرعة القصوى اثناء عمليات تأهيل المراكز العشرين الموجودة حاليا، وفق ما تدعو اليه الحاجة، وما قد يبرز من معلومات ومتغيرات للواقع الاجتماعي والاقتصادي.

رقم المشروع : ٩-٣

(٣) المتطلبات العملانية

— الهيئة المنفذة: ان تنفيذ هذا المشروع يتطلب بالاضافة الى القرار الاداري والمخصصات المالية عملية تخطيط تؤمن الطاقات البشرية الضرورية، لتمكين هذه المراكز من القيام بالمهام الموكولة اليها. ومن المتوقع ان تشكل عملية تأمين الجهاز البشري، الحلقة الالصعب في مخطط تطوير وتفعيل هذه المراكز وخاصة في المناطق الريفية والنائية. ولعل لتفعيل مركز التدريب (مشروع ٩-٢) تأثيرات ايجابية على هذا المشروع، كونه يساعد على تأمين الطاقات البشرية اللازمة. كما انه من الضروري تطوير هيكلية وزارة الشؤون الاجتماعية والوزارات الأخرى المعنية بالشأن الاجتماعي كوزارة الصحة وكل المؤسسات التي تعنى بالشأن الاجتماعي.

— مدة التنفيذ: أقصاها عشر سنوات: السنتين الأولى والثانية من الخطة سوف تخصص لتأهيل ٢٠ مركزا على ان تبدأ من السنة الثانية وما بعدها عملية بناء ٥٠ مركزا جديدا.

(٤) التمويل المطلوب

تقدر كلفة هذا المشروع بـ ٢٢ مليون دولار أميركي يخصص منها مليون دولار أميركي، لترميم وتفعيل المراكز القائمة حاليا و ٢٠ مليون دولار أميركي لبناء المراكز الخمسين المقررة. ويتم انفاق ٤ ملايين دولار أميركي من المبلغ الاجمالي خلال السنوات الثلاث الأولى من خطة تطوير وانماء القطاع. ويتم انفاق ما تبقى خلال السنوات السبع اللاحقة من الخطة.

(٥) الفوائد

فوائد هذا المشروع اساسية ومتعددة. بواسطة هذا المشروع تزداد مقدرة الوزارة، والقطاع العام على تفعيل عملية الانماء الاجتماعي والتفاعل مع المجتمع والتجاوب مع حاجاته الانمائية وتقديم المساعدات وفق الحاجة. كما وتشكل هذه المراكز مصدرا للمعلومات ينعكس ايجابا على اتخاذ القرارات وتنفيذها، كما يؤمن الاطار الملئ بالفعّال لتطوير الالامركزية الادارية والتنفيذية للانماء الاجتماعي.

(٦) الاولوية

لهذا المشروع أولوية هامة، سيمكن الوزارة من القيام بكل النشاطات المنوطة بها، خصوصا وانه يتزامن مع تطوير اداراتها المركزية.

ملخص المشروع

القطاع: الشؤون الاجتماعية
رقم المشروع: ٩-٤

- ١ - اسم المشروع: اعادة تأهيل وتجهيز المعهد الحرفي المركزي.
- ٢ - الادارة المسؤولة عن التشغيل: وزارة الشؤون الاجتماعية.
- ٣ - موقع المشروع: بيروت.
- ٤ - وصف المشروع/تبريره:

يهدف هذا المشروع الى ترميم واعادة تجهيز وتفعيل المركز الحرفي الرئيسي كجزء لا يتجزأ، من التزام الوزارة بمهامها المتعلقة بدعم الحرفيين وتطوير النشاطات الحرفية والحفاظ على التراث الوطني والاجتماعي. وسيكون هذا المركز منطلقا لنشاطات وبرامج الوزارة في هذا الحقل وله انعكاسات ايجابية جدا على القطاع الاجتماعي عامة.
- ٥ - التمويل المطلوب:

تقدر تكاليف هذا المشروع بـ ٠,٦ مليون دولار أميركي على ان يتم انفاقها خلال السنوات الثلاث الاولى من الخطة ضمن اطار البرنامج الموازي للنهوض والانماء.
- ٦ - مدة التنفيذ:

سنتان ابتداء من السنة الاولى للخطة.

رقم المشروع : ٩-٤

وصف المشروع

(١) الاهداف

يهدف هذا المشروع الى ترميم وتجهيز وتفعيل المركز الحرفي الرئيسي في مدينة بيروت بهدف تطوير العمل الحرفي، والمساهمة في متطلبات حفظ التراث، وتأمين الدعم لهذا القطاع وللعاملين فيه.

(٢) مقومات المشروع

لقد كان للحرب خلال السنوات الماضية تأثيرات سلبية ومتعددة، منها ما يتعلق بأعمال الحرفيين وقدرة المجتمع والدولة على الحفاظ على التراث. ولذلك اهمية كبيرة خاصة وأن العمل الحرفي الناجح، يشكل مردودا اقتصاديا يساهم في تطوير الواقع الاقتصادي والاجتماعي للعاملين في هذا الحقل وليبتئهم الاجتماعية المباشرة. وللتراث أهمية كبيرة، كعامل مؤثر في عملية الاستقرار الاجتماعي والانتاجية الاجتماعية والاقتصادية، إذ هو من العوامل المساهمة في تحديد الهوية الاجتماعية مما يشكل دعما للإستقرار الاجتماعي.

من هنا تبرز اهمية هذا المشروع الذي يساعد على تنظيم وتطوير العمل الحرفي، وابعاده عن العمل التجاري الاستهلاكي الرخيص، واعطائه طابعا وطنيا هاما. كما وان هذا المشروع يساعد الحرفيين على تسويق انتاجهم، ويساهم في تأمين الأطر الادارية المساعدة اجتماعيا واقتصاديا.

من المهم الاشارة الى ان المبنى المخصص للمركز الحرفي المركزي، ما زال قائما وبجاجة لأعمال ترميم وتأهيل.

(٣) المتطلبات العمالية :

- الهيئة المنفذة: ان تحقيق هذا المشروع بحاجة الى الموارد المادية اللازمة والقرار الاداري الملزم. كما ويحتاج الى قيام مشاريع أخرى وخاصة مشاريع تفعيل وتطوير شبكة المراكز الاجتماعية. كما ان تحقيق هذا المشروع بحاجة الى تطور في المقدرة الادارية لوزارة الشؤون الاجتماعية مركزيا ومناطقيا.
- مدة التنفيذ: سنتان ابتداء من السنة الاولى للخطة.

رقم المشروع : ٩-٤

(٤) التمويل المطلوب

تقدر كلفة هذا المشروع بـ ٠,٦ الف دولار اميركي، يتم انفاقها خلال السنوات الاولى والثانية من خطة انماء وتطوير قطاع الشؤون الاجتماعية، ضمن اطار البرنامج الموازي للنهوض والانماء.

(٥) الفوائد

يؤدي هذا المشروع في حال تنفيذه الى تعزيز العمل الحر في وتطوير واقع الحرفيين الاقتصادي والاجتماعي والمساهمة في المحافظة على التراث وتعريف المواطنين وغيرهم على تراث الوطن وتراث المناطق المختلفة، مما سيساهم في تطوير عملية الانماء والاستقرار الاجتماعيين.

(٦) الاولوية

يعتبر هذا المشروع في سلم الأولويات بعد تطوير مقدرة الوزارة اداريا وتفعيل المراكز الاجتماعية. الا ان الكلفة المتواضعة لهذا المشروع، تجعل من الممكن البدء به بشكل متزامن مع عمليات تطوير الجهاز الاداري وترميم المباني التابعة للوزارة.

ملخص المشروع

القطاع: الشؤون الاجتماعية
رقم المشروع: ٩-٥

- ١ - اسم المشروع: برنامج دعم المؤسسات الاجتماعية.
- ٢ - الادارة المسؤولة عن التشغيل: وزارة الشؤون الاجتماعية.
- ٣ - موقع المشروع: كل المحافظات.
- ٤ - وصف المشروع/تبريره:

يهدف هذا المشروع الى تأمين الدعم المادي للمؤسسات الأهلية الطوعية، المعنية بالمعاقين والحالات الاجتماعية كالأيتام واللقطاء والعجزة. ودعم هذه المؤسسات، تقنيا وماديا، ضروري لتمكينها من الاستمرار في القيام بواجباتها تجاه المعنيين وعائلاتهم والمجتمع. وكان لهذا المؤسسات أهمية أثناء الحرب، وما يزال لدورها الكثير من الأهمية أيضا في الوقت الحاضر، لأن خدمات القطاع العام المباشرة في هذا الحقل شبه معدومة. وهذا الدعم سيمكنها من متابعة دورها في التجاوب مع الحاجات الاجتماعية المختلفة للمواطنين.
- ٥ - التمويل المطلوب:

تقدر تكاليف هذا المشروع بـ ١٠ ملايين دولار أميركي وينفق هذا المبلغ خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة ضمن اطار البرنامج الوطني العاجل للأعمار.
- ٦ - مدة التنفيذ:

ثلاث سنوات ابتداء من السنة الأولى للخطة.

وصف المشروع

(١) الاهداف

يهدف هذا المشروع الى تقديم الدعم التقني والمادي للمؤسسات الطوعية الخاصة المعنية بقضايا المعاقين والحالات الاجتماعية، بهدف تطوير مقدرتها على القيام بمهامها في التأهيل والوقاية من الاعاقة، وتأمين الانخراط الاجتماعي الأمثل. كما يهدف الى وضع الأسس الادارية الملائمة لتأمين نوعية ملائمة للخدمات، وتقييم النشاطات والبرامج وتطويرها.

(٢) مقومات المشروع

لقد كان للمؤسسات الطوعية الخاصة المنتشرة في كافة المناطق اللبنانية دور أساسي وهام جدا في عملية التضامن الاجتماعي، ومساعدة من هم بحاجة في المجتمع . وقد برز هذا الدور خاصة فيما يتعلق بالاعاقة والحالات الاجتماعية مثل الأيتام واللقطاء والعجزة وغيرهم. قامت هذه المؤسسات بتأهيل المعاقين والمساهمة ببرامج تجنب الاعاقة، وتأمين ما يلزم لتسهيل عملية الانخراط الاجتماعي للمعاقين الذين تم تأهيلهم، وللحالات الاجتماعية المتمثلة بالعجزة والأيتام واللقطاء وغيرهم، وذلك عن طريق التعليم والتأهيل المهني وتفعيل الالتزام بالتضامن الاجتماعي.

وهذه المؤسسات يلزمها الكثير من الدعم التقني والمادي . فهي تقنيا بحاجة لتدريب العاملين فيها وتطوير انظمتها الادارية لتنفيذ البرامج وتقييمها وتأمين ما هو ملائم علميا ومقبول اجتماعيا، وممكن اقتصاديا. وهي ايضا بحاجة لدعم مالي ومادي يساعدها على تغطية نفقاتها، المؤمنة جزئيا من المساعدات المحلية والخارجية وشراء التجهيزات اللازمة التي تمكنها من القيام بمهامها.

وقد كان للقطاع العام، وخاصة وزارة الشؤون الاجتماعية (المديرية العامة للشؤون الاجتماعية سابقا)، دور هام في تأمين الدعم المادي لهذه المؤسسات والمساعدة في تغطية نفقاتها .

من هنا برزت الحاجة الى هذا المشروع الذي يؤمن الاطار العملي والاداري الملائم، لتقوم الوزارة بمهامها في هذا الحقل ويؤمن ايضا الموارد المادية اللازمة لهذه الفئات في المجتمع.

رقم المشروع: ٥-٩

(٣) المتطلبات العملائية

- الهيئة المنفذة: ان تطوير العملية الادارية داخل وزارة الشؤون الاجتماعية هامة جدا، فيما يتعلق بتنفيذ هذا المشروع بالطريقة الفضلى، التي تؤمن المردود الأقصى منه. فالعمل مع القطاع الأهلي والقطاع الطوعي الخاص، يتطلب مقومات ادارية وجهازا اداريا قادرا على التفاعل مع هذا القطاع والتجاوب مع حاجاته، وقادرا في الوقت نفسه، على وضع المقاييس الملائمة وضبط العمل وتأمين النوعية.
- مدة التنفيذ: ثلاث سنوات ابتداء من السنة الأولى للخططة.

(٤) التمويل المطلوب

هناك حاجة ماسة لهذا المشروع بسبب الواقع الاجتماعي والاقتصادي الناتج عن حال الحرب السابقة وعن انحسار المساعدات الخارجية في هذا الحقل. ضمن هذا الاطار تقدر تكاليف هذا المشروع بـ ١٠ ملايين دولار أميركي تنفق على مدى السنوات الثلاث الأولى من خطة انماء وتطوير قطاع الشؤون الاجتماعية.

(٥) الفوائد

يساهم هذا المشروع في تطوير الخدمات المتعلقة بالمعاقين والحالات الاجتماعية، وهذا يساعد في تطوير عملية التأهيل وتسهيل عمليات الانخراط الاجتماعية والاستقلالية الاقتصادية، ويحد من الاتكالية، ويساهم في تقدم الاستقرار الاجتماعي وعمليات الانماء.

(٦) الأولوية

لهذا المشروع أولوية مرتفعة ولكنه يلي أو يتزامن مع مشاريع تفعيل أجهزة الوزارة مركزيا ومناطقيا، وتطوير وتفعيل وزيادة انتشار مراكز الانماء الشاملة.

ملخص المشروع

القطاع: الشؤون الاجتماعية
رقم المشروع: ٦-٩

- ١ - اسم المشروع: برنامج المعاقين والحالات الاجتماعية.
- ٢ - الادارة المسؤولة عن التشغيل: وزارة الشؤون الاجتماعية.
- ٣ - موقع المشروع: كل المحافظات.
- ٤ - وصف المشروع/تبريره:

يهدف هذا المشروع الى تقديم الدعم المادي والتقني للمعاقين وعائلاتهم، وللذين يعانون أيضا من الحالات الاجتماعية المختلفة، بهدف زيادة قدرتهم الانتاجية وتأهيلهم وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الانخراط الاجتماعي لهم. ويكون هذا الدعم على شكل برامج اجتماعية ومنح وقروض أو تقديم المساعدات التقنية التي تساعد على زيادة نتائجهم الاقتصادي.
- ٥ - التمويل المطلوب:

تقدر كلفة هذا المشروع بـ ٤٣,١ مليون دولار أميركي، يصرف منها مبلغ ٥,٦ ملايين دولار أميركي خلال السنوات الثلاث الاولى من الخطة، وذلك ضمن اطار البرنامج الموازي للنهوض والإثراء.
- ٦ - مدة التنفيذ:

اقصاها عشر سنوات ابتداء من السنة الأولى للخطة.

وصف المشروع

(١) الاهداف

يهدف هذا المشروع الى تطوير المقدرة الانتاجية للمعاقين وعائلاتهم وللذين يعانون من حالات اجتماعية مختلفة وذويهم، بهدف تطوير استقلاليتهم الاقتصادية والاجتماعية وتسهيل عملية التأهيل الجسدي والنفسي والعقلي والاجتماعي، وتأمين أعلى مستوى ممكن من الانخراط الاجتماعي والحد من الضغط النفسي والاجتماعي والمادي على العائلة وأفرادها.

(٢) مقومات المشروع

ان المعاقين وعائلاتهم والذين يعانون من حالات اجتماعية مختلفة كالايتام واللقطاء وغيرهم واقربائهم، بحاجة ماسة لتأمين الدعم المادي لهم، لمساعدتهم على تطوير مقدرتهم الانتاجية مما يزيد من استقلاليتهم الاقتصادية والاجتماعية، وهذا الأمر على قدر كبير من الأهمية فهو يؤدي الى التخفيف من التكاليف الاجتماعية لهؤلاء وبحولهم من عالة على المجتمع الى عنصر منتج وفاعل فيه. كما ويؤمن تخفيف الضغط العددي على المؤسسات المعنية بالايواء ويحد من تفاقم المشاكل الاجتماعية.

ويتم ذلك اما عن طريق تقديم الهبات التي تساعد على تطوير المقدرة الانتاجية وتكون على شكل هبات مالية أو معدات أو غيرها، واما عن طريق تقديم القروض من دون فائدة أو بفائدة قليلة جدا وذلك لتمويل ما يلزم لزيادة الانتاج من تدريب أو تجهيز أو غيرها.

ويمكن ان تقدم هذه المساعدات الى اصحاب الشأن مباشرة، أو الى القيمين على امرهم من عائلاتهم أو من افراد مجتمعهم.

(٣) المتطلبات العملائية

- الهيئة المنفذة: يتطلب هذا المشروع وجود جهاز اداري ثابت وقوي في وزارة الشؤون الاجتماعية مركزيا ومناطقيا، قادر على تقييم واقع الحال لكل محتاج في هذا الحقل . وتزداد أهمية هذا الجهاز الاداري في حال تم اعتماد مبدأ القروض عوضا عن الهبات، لأن هذه العملية بحاجة لمتابعة وتقييم مستمرين. وهذا الجهاز الاداري ضروري وهام جدا لتخطيط هذا المشروع بدقة وتنفيذه ومتابعته.

كما يتطلب المشروع تفعيل مراكز الانماء الشاملة التي قد تساعد على تخطيطه وتنفيذه.

- مدة التنفيذ: أقصاها عشر سنوات ابتداء من السنة الأولى للخطوة.

رقم المشروع: ٩-٦

(٤) التمويل المطلوب

تقدر كلفة هذا المشروع بـ ٤٣,١ مليون دولار أميركي، تصرف على برنامج تأهيل وتطوير قطاع الشؤون الاجتماعية الذي يمتد على مدى عشر سنوات.

(٥) الفوائد

يؤدي هذا المشروع الى زيادة الاستقلالية الاقتصادية للمعاقين وعائلاتهم ولذوي الحالات الاجتماعية ومن يتولى أمرهم، مما يخفف نفقة العناية بهم ويزيد من امكانيات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ويدعم الاستقرار الاجتماعي.

(٦) الأولوية

تتزامن أولوية هذا المشروع مع تفعيل أجهزة ومراكز الانماء الشاملة في جميع المناطق.

ملخص المشروع

القطاع: الشؤون الاجتماعية
رقم المشروع: ٧-٩

- ١ - اسم المشروع: برنامج دعم الحرفيين.
- ٢ - الادارة المسؤولة عن التشغيل: وزارة الشؤون الاجتماعية.
- ٣ - موقع المشروع: كل المحافظات.
- ٤ - وصف المشروع/تبريره:

يهدف هذا المشروع الى ايجاد السبل والوسائل والأطر الادارية والتنفيذية، الآيلة الى دعم نشاطات الحرفيين الانتاجية، الهادفة الى الحفاظ على التراث عن طريق تقديم الدعم المادي والتقني لهم، ضمن اطار برامج هبات او قروض طويلة الامد او مشاريع لتصريف الانتاج. وهذا يؤدي، بالاضافة الى الحفاظ على التراث، الى زيادة المقدرة الاجتماعية والاقتصادية للمعنيين بهذا القطاع مما ينعكس ايجابا على الواقع الاجتماعي والاقتصادي للوطن.
- ٥ - التمويل المطلوب:

تقدر كلفة هذا المشروع بـ ٥٠ مليون دولار أميركي، يتم صرف ٥ ملايين دولار منها خلال السنوات الثلاث الاولى، ضمن اطار البرنامج الموازي للنهوض والإثراء، و ٢٥ مليون دولار أميركي خلال السنتين ٤ و ٥ و ٢٠ مليون دولار أميركي خلال السنوات ٦-١٠.
- ٦ - مدة التنفيذ:

أقصاها تسع سنوات ابتداء من السنة الثانية للخطة.

توزيع برنامج القطاع على المحافظات

الجدول ١-٩ - للشؤون الاجتماعية - : منهجية توزيع برنامج للتعرض للقطاع العام على المحافظات
(ملايين الدولارات بمعدل ١٩٩٢)

رقم	المشروع	توظيف مالي	مختلف	المنهجية
١-٩	تأهيل مدني للوزارة وتجهيزها - في بيروت - في المناطق	٢,١ ١,٦		ذات منفعة وطنية.
٢-٩	إنشاء مركز للتدريب	٠,٦		ذات منفعة وطنية.
٣-٩	المراكز الاجتماعية - تأهيل ٢٠ مركز - بناء ٥٠ مركز جديد	٢,٠ ٢,٠		تبعاً لتوزيع المراكز الموجودة بالنسبة للتأهيل وحسب توقعات التزايد السكاني لعام ٢٠٠٠ بالنسبة للمراكز الجديدة.
٤-٩	إعادة تأهيل وتجهيز المعهد الحرفي المركزي	٠,٦		ذات منفعة وطنية.
٥-٩	برنامج دعم للمؤسسات الاجتماعية		١,٠	
٦-٩	برنامج للمعاقين والحالات الاجتماعية	٧,٩	٣٥,٢	وزعت التوظفات حسب توقعات التزايد السكاني لعام ٢٠٠٠.
٧-٩	برنامج دعم الحرفيين		٥,٠	
مجموع				
		٣٤,٨	٩٥,٢	

توظيف مدني: التوظيفات المدنية وتشمل براسة المشاريع والمهندسة والاشرف
مدني / تنفيذ المشاريع الخاصة وتوزيع المؤسسات المدنية، التخطيط والبراسات، والادارة وتنفيذ الخدمات
مختلف:

